غياب الاستقرار السياسي وتداعياته الاقتصادية في إثيوبيا

أ. أحمد سيد رجب (*) د. سمر الباجوري (**)

- **مُلخص:**

تعد ظاهرة غياب الاستقرار السياسي من الظواهر الهامة في العلوم السياسية، ويزداد الأمر أهمية عند تناول مثل هذه الظاهرة في دولة كإثيوبيا والتي عانت لسنوات من العنف والصراعات ومن ثم غياب الاستقرار السياسي، لقد مرت إثيوبيا خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بصراعات داخلية بين مجموعات عرقية لكن ما لبثت أن مرت بحالة من الاستقرار النسبي والذي دام لعقد ونصف من الزمن، إلا أنه ابتداءً من العام 2014 شهدت البلاد حالة من الاحتجاجات الجماهيرية العنيفة التي أدت إلى فرض حالة الطوارئ مرتين متتاليتين خلال الفترة 2016–2018 واستقالة رئيس الوزراء الإثيوبي السابق هيلي ماريام ديسالين، بيد أن الصراع الذي حدث في نهاية 2020 بين الحكومة وجبهة تحرير تيغراي كان بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير حيث مرت البلاد بحالة من الهشاشة وغياب الاستقرار السياسي والتي انعكست سلبًا وبشكلٍ مباشرٍ على الأداء الاقتصادي حيث ارتفعت التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تحملها الاقتصاد الإثيوبي جراء هذه الحرب، إضافة إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي والدين العام والإنفاق العسكري وتفاقم عجز الموازنة إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية.

وانطلاقًا من هذا تهدف هذه الورقة إلى دراسة ظاهرة غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا منذ عام 1995 باعتباره العام الذي أقر فيه الدستور الإثيوبي وذلك بتناول أهم أشكال الظاهرة ومؤشراتها وصولًا إلى دراسة تداعياتها المالية والنقدية والتجارية على الاقتصاد الإثيوبي إضافة إلى دراسة التكاليف الاقتصادية لغياب الاستقرار السياسي وانعكاساته على النمو الاقتصادي. هذا وقد **اعتمدت الدراسة على المنهج** الاستقرائي

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

الوصفي من خلال تحليل مؤشرات غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا خلال فترة الدراسة إضافة إلى استخدام منهجية معهد الاقتصاد والسلام في تحليل التداعيات الاقتصادية لغياب الاستقرار السياسي على أداء الاقتصاد الإثيوبي وذلك بعرض مؤشرات أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ومحاولة تحليل الانعكاسات الاقتصادية للظاهرة على هذه المؤشرات للوصول للهدف المنشود من الدراسة.

وقد **توصلت الدراسة إلى** أن إثيوبيا كانت وبحق مسرحًا لظاهرة غياب الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، حيث تجسدت معظم أشكال غياب الاستقرار السياسي ابتداءً من الصراع بين الدولة والمجتمع مرورًا بالصراع وأعمال العنف بين القوميات والأعراق المختلفة وقد لوحظ أن النوع الأول برز بشكل أكبر، أما عن مؤشرات قياس الظاهرة فقد اتضح أن فترة الدراسة شهدت حالة من الهشاشة وانتشار العنف وبخاصة خلال الفترة 2015–2022 الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد حيث ارتفعت التكلفة الاقتصادية الناجمة عن الصراعات والعنف ففي عام 2019 وحده تكبدت إثيوبيا حوالي 15 مليار دولار، كما تأثرت المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكلٍ سلبي وفي مقدمتها معدل النمو الاقتصادي والذي شهد تراجعًا ملحوظًا خلال الفترة 2014–2022، كما تأثر الوضع المالي سلبًا فقد زاد الإنفاق العسكري بشكلٍ كبر والذي بلغ ذروته عام 2022 حيث أنفقت إثيوبيا حوالي مليار دولار أمريكي.

الكلمات المفتاحية: غياب الاستقرار السياسي، إثيوبيا، الصراعات، العنف السياسي، التكاليف الاقتصادية للصراعات

Political Instability and Its Economic Repercussions in Ethiopia

Mr. Ahmed Sayed Ragab(*) **Dr. Samar El-Bagoury (**)**

- **Abstract**

Ethiopia went through internal conflicts between ethnic groups during the 1990s, but soon experienced a state of relative stability that lasted for about a decade and a half. However, starting in 2014, the country witnessed violent mass protests that led to the imposition of a state of emergency twice in a row during the period 2016-2018 and the resignation of former Ethiopian Prime Minister Hailemariam Desalegn. However, the conflict that occurred at the end of 2020 between the government and the Tigray Liberation Front was the most violent as the country went through a state of political instability that was negatively and directly reflected on economic performance, as the economic cost increased in addition to the negative impact on economic growth public debt military spending, and the worsening of the budget deficit, in addition to high inflation rates and the deterioration of the value of the local currency.

The study concluded that Ethiopia was a scene of political instability during the study period, especially during the period 2015-2022 as most forms of political instability were embodied, starting with the conflict between the state and society through the conflict and acts of violence between different nationalities and ethnicities, which was negatively reflected on the economy, as the economic cost resulting from conflicts and violence increased. In 2019 alone Ethiopia incurred about $15 billion, and macroeconomic variables were negatively affected most notably the economic growth rate which witnessed a noticeable decline during the period 2014-2022.

Keywords: Political instability, Ethiopia, Conflicts, Political violence, Economic costs of conflicts

(*) PhD Researcher, Department of Politics and Economics, Faculty of African Graduate Studies, Cairo University

(**) Assistant Professor of Economics, Faculty of African Graduate Studies, Cairo University

- **مقدمة:**

تعد المتغيرات السياسية من أهم المتغيرات تأثيرًا في الأداء الاقتصادي، ويعتبر غياب الاستقرار السياسي من أهم هذه المتغيرات لما له من تأثيرٍ مباشرٍ وفعالٍ على الاقتصاد بشكل عام وذلك لكونه يخلق حالة من عدم الثقة وارتفاع درجة المخاطر الأمر الذي يؤثر سلبًا على كافة المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم وعجز الموازنة وغير ذلك من المتغيرات، وانطلاقًا من هذا تتناول هذه الدراسة الحالة الإثيوبية والتي تعد حالة خاصة حيث شهدت إثيوبيا خلال الفترة 2014–2022 عنفًا سياسيًا واحتجاجات وحربًا عنيفةً بين الحكومة وإقليم تيغراي، وانطلاقًا من هذا **تهدف هذه الدراسة** إلى بحث ظاهرة غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا وذلك بتناول أهم أشكال الظاهرة ومؤشراتها وصولًا إلى دراسة تداعياتها المالية والنقدية والتجارية على الاقتصاد الإثيوبي إضافة إلى دراسة التكاليف الاقتصادية لغياب الاستقرار السياسي وانعكاساته على النمو الاقتصادي، وقد **اعتمدت الدراسة على العديد من الدراسات السابقة** من هذه الدراسات دراسة (مروة أحمد، 2014) والتي تناولت عدم الاستقرار السياسي في كل من مصر وأندونيسيا وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، وتوصلت إلى أن للاضطرابات السياسية والقلاقل المحيطة تأثير مضاد على النشاط الاقتصادي وذلك نتيجةً لإغلاق الأنشطة التجارية و هروب الاستثمارات الأجنبي، كما استنتجت وجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. [1] كما بحثت دراسة (أيمن أحمد، 2020) موضوع الانعكاسات الاقتصادية للاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية خلال الفترة 2013–2019، حيث استنتجت الدراسة الأثر السلبي للأوضاع السياسية والامنية التي حدثت بعد الثورات التي حدثت في الدول العربية على القطاعات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب لعدم الاستقرار

1- مروة أحمد مصطفى محمد، **أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين إندونيسيا ومصر**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2014)

السياسي والأمني في الدول العربية من ذلك الفساد والإرهاب وتدني مستوى المعيشة وتقلص دور رأس المال الوطني في تحقيق التنمية وعدم الاهتمام بالشباب والرعاية الصحية للمواطنين.[1] وقد حاول بحث (Assma Sawani, 2009) معرفة مدى تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في إثيوبيا خلال الفترة 2005–2019 وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وتوصل البحث إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير مباشر وكبير على النمو الاقتصادي وذلك في الأجلين القصير والطويل.[2]

وبناءً على ذلك **تحاول هذه الورقة الإجابة عن التساؤل** الآتي: ما مظاهر غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا وما مدى تداعياته الاقتصادية؟ وفي هذا السياق وللإجابة عن هذا التساؤل **تنقسم الدراسة إلى** ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول مظاهر غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا، في حين يتعرض القسم الثاني لمؤشرات غياب الاستقرار السياسي وذلك من خلال عرض مؤشراته البسيطة والمركبة، وأخيرًا يستعرض القسم الثالث التداعيات الاقتصادية لغياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا.

أولًا: مظاهر غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا

أخذت ظاهرة غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا عدة أشكال، فبالرجوع إلى الشكل رقم (1) نلاحظ أن إثيوبيا تمثل وبحق مسرحًا لشتى أنواع الصراعات والعنف السياسي كالاحتجاجات والحروب الأهلية والاغتيالات السياسية والعنف ضد المدنيين وغيرها، ويلاحظ كذلك أن معظم هذه الصراعات تنتشر بشكل واضح في الشمال والوسط أي في أقاليم تيغراي وأمهرة وأوروميا، حيث يمكن تصنيف هذه الصراعات إلى صراعات بين الدولة والمجتمع وأخرى بين المجتمع بعضه البعض.

1- أيمن أحمد على عبد الغفار: **الانعكاسات الاقتصادية للاستقرار السياسي والامني (دراسة في الفترة 2013–2019) دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، مجلة مصر المعاصرة، العدد 540، أكتوبر 2020 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)

2- Assma Sawani. & Zuriashe Patterson, "Economic Growth and Political Instability in Ethiopia", **Regional Business Review**, Volume 28, May 2009 (Missouri: Northwest Missouri State University)

شكل رقم (1) خريطة توضيحية للعنف السياسي والصراعات في إثيوبيا خلال الفترة 2018-2023

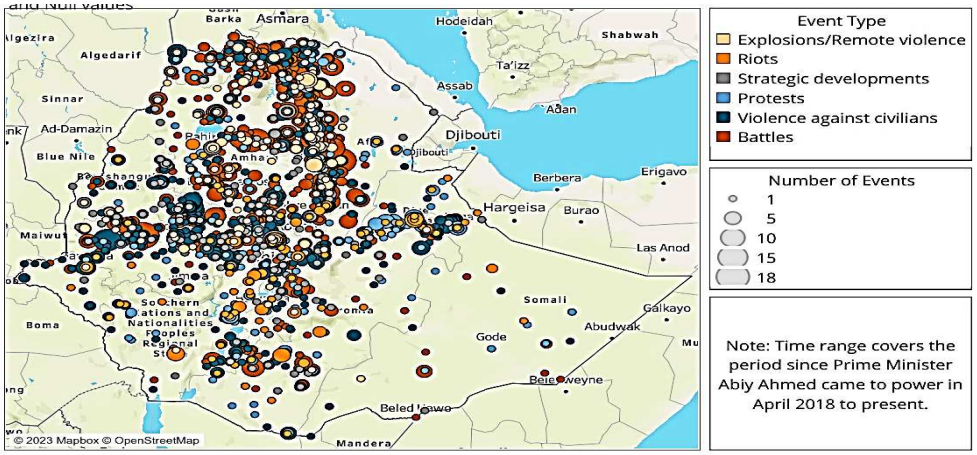

Source: Ethiopia Peace Observatory (EPO): https://epo.acleddata.com/dashboard/

(1) صراع الدولة – المجتمع: أخذ صراع (الدولة– المجتمع) في إثيوبيا عدة أشكال أهمها: المعارضة السياسية والاحتجاجات العنيفة والمواجهة المسلحة وحركات التحرر.

أ– المعارضة السياسية والاحتجاجات العنيفة: تعد المعارضة السياسية والاحتجاجات من صور الصراعات السلمية التي اتخذها المجتمع في اعتراضه على سياسات الدولة الإثيوبية، وقد أخذت هذه الاحتجاجات أشكال مختلفة نتعرض لأهمها من خلال العرض التالي:

	الاحتجاج	أهم الأسباب	أهم النتائج
1	الاحتجاجات التي تلت انتخابات 2005	اتهام المعارضة بقيادة التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية المعارض للحكومة بتزوير الانتخابات	مظاهرات وأعمال عنف راح ضحيتها مالا يقل عن 199 شخص من بينهم 6 من أفراد الشرطة واعتقال مالا يقل عن 30 ألف من المعارضة ورفع الحصانة عن عدد من نواب المعارضة
2	الاحتجاجات التي تلت انتخابات 2010	اتهامات للسلطة بالتزوير والتلاعب في الانتخابات	مظاهرات واشتباكات وأعمال عنف راح ضحيتها 193 من المدنيين
3	تظاهرات 2011 – 2012	مطالبات بإصلاحات سياسية واقتصادية على خلفية ثورات الربيع العربي	اعتقالات من قبل الشرطة لأعداد من الطلاب والمعارضين بخاصة في إقليم أوروميا وسقوط عدد من الجرحى كما بلغ عدد القتلى نحو 50 قتيل

4	احتجاجات الأوروموو 2015 وما تلتها من أحداث	خطة الحكومة لتوسيع العاصمة أديس أبابا عبر المنطقة الخاصة بإقليم أوروميا المحيطة بالعاصمة ومطالبة الحكومة بالأفراج عن السجناء السياسيين ووضع حد لوحشية الشرطة وانضمام قومية الأمهرة للاحتجاجات مطالبة الحكومة استعادة أجزاء من أراضيها التي ضمت لأقليم تغراي عام 1991	استخدام العنف ضد المتظاهرين والاعتقالات وإصابات وقتلى في صفوف المعارضة
5	الاحتجاجات والاضطرابات خلال الفترة 2016-2018	التهميش السياسي والاقتصادي الذي تشعر به كافة القوميات وبخاصة أمهرة وغامبيلا وأوروموو ضد سياسات الحكومة التي تسيطر عليه التغراي إضافة إلى مطالبات بتوفير أجواء من الحرية والديمقراطية، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة الدخل في ظل ارتفاع الاسعار	إعلان حالة الطوارئ في أكتوبر عام 2016 وحظر التجوال مع فرض قيود على المعارضة وتحركات الدبلوماسيين وانتشار الجيش وإعطاءه الحق في إيقاف وتفتيش المشتبه بهم واستقالة رئيس الوزراء الإثيوبي السابق هيلي ماريام ديسالين وإعلان حالة الطوارئ للمرة الثانية كما قتل أكثر من 700 مواطن وسجن الآلاف من المعارضين
6	الاحتجاجات خلال فترة رئيس الوزراء أبي أحمد (2020-2021)	مطالبات شعب الأوروموو بإصلاحات سياسية واقتصادية محاولة اغتيال جوهر محمد أحد أبرز نشطاء قومية الأوروموو	قطع الطرق المؤدية للعاصمة أديس أبابا واشتباكات بين الأمهرة والأوروموو أسفرت عن مقتل 16 شخص كما اندلعت موجات من العنف الدموي بسبب "محاولة اعتقال جوهر محمد وامتدت أعمال العنف بين أمهرة وإقليم بني شنقول – جوموز والذي راح ضحيتها 200 شخص، كذلك امتدت الاصطدامات المسلحة نحو الإقليم الصومالي وإقليم العفر والتي أسفرت عن مقتل 100 شخص.

الجدول من إعداد الباحث بناءً على عدة مراجع أهمها:

United States Institute of Peace: **Political Violence and Democratic Uncertainty in Ethiopia** (Washington: USIP, 2007)

السيد على أبو فرحة، "إثيوبيا من نفق الأقلية إلى فضاء الأكثرية" قراءات **إفريقية**، ع 37، 2018 مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/919624

ب- المواجهة المسلحة وحركات التحرر: أخذ المجتمع كذلك سبيل المواجهة المسلحة مع الدولة في شكل حركات قومية دعت نفسها بالتحررية بهدف أخذ ما تره حقًا لها بالقوة من الدولة، من ذلك صراع الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF)[1] مع الحكومة، فقد خضعت إثيوبيا منذ عام 1994 لنظام فيدرالي يسيطر بشكل لامركزي على كافة الأقاليم الإثيوبية، حيث تزعمت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF) والذي حكم إثيوبيا لما يقرب من عقدين من الزمن، خلال هذه الفترة زاد استياء كافة الأقاليم من حكم الجبهة بسبب التهميش والانتهاكات التي تعرضت لها، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى انتخاب أول رئيس وزراء ينتمي للأورومو وهو أبي أحمد في عام 2018 والذي سعى من خلال تأسيس ائتلاف سياسي جديد وهو حزب الأزدهار إلى ترسيخ حكومة مركزية وهذا ما رفضته الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كما رفضت الانضمام إلى ائتلاف حزب الازدهار بل وتحدت قرار أبي أحمد بتأجيل الانتخابات الفيدرالية في أغسطس 2020، حيث أجرى زعماء تيغراي انتخابات غير قانونية مما دفع الحكومة إلى إلغاء تمويل جبهة تحرير تيغراي مما دفع الأخيرة إلى إعلان الحرب والبدء في مهاجمة منشآت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في تيغراي مما اضطر قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية إلى القيام بشن ضربات انتقامية على الجبهة ومن ثم أُغرق الشمال الإثيوبي في صراع عنيف منذ نوفمبر 2020.[2]

1- تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي خلال فترة حكم النظام العسكري الماركسي للديكتاتور منجيستو هايلي مريم حيث سعت الحركة منذ عام 1975 بمحولات للإطاحة بالنظام إلى أن تمكنت عام 1991 من الإطاحة به، ثم سيطرت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على النظام الجديد والمتمثل في الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية. للمزيد يمكن الرجوع إلى موقع قراءات إفريقية على الرابط: https://qiraatafrican.com/6877

2- Norman Paterson School of International Affairs: **Ethiopia Conflict Diagnostic** (Ontario: NPSIA, 2022). P.2.

(2) صراع المجتمع – المجتمع: يستعرض البحث هنا بعضًا من صور صراع المجتمع–المجتمع في إثيوبيا.

أ– صراعات حدودية بين الأقاليم: هناك العديد من الصراعات الحدودية التي شهدتها إثيوبيا من ذلك الصراع الحدودي في مناطق عفر الصومالية حيث يعود هذا الصراع إلى أن الصوماليين العرقيين الذين يسكنون الأراضي المتنازع عليها بين الإقليم الصومالي وإقليم عفار والذين يريدون الانضمام إلى الإقليم الصومالي وهو الأمر الذي ترفضه السلطات في إقليم عفار بشدة بسبب ما تتمتع به المناطق المتنازع عليها من موارد هامة ونهر أواش وخطوط نقل مهمة والطريق السريع والسكك الحديدية التي تربط أديس أبابا وجيبوتي، وقد تزايد الصراع العنيف على هذه الموارد والمواقع الحيوية منذ عام 2018 مع وقوع اشتباكات كبرة حيث أدى القتال الذي اندلع في إبريل 2021 إلى مقتل ما لا يقل عن 100 شخص. [1]

ب– صراعات على الأراضي والموارد: يعد صراع بين بورانا وغري من الأمثلة الحية لهذا النوع من الصراعات، تجلى هذا الصراع نتيجة لعدم رضا عرقية بورانا عن استيلاء قبيلة غري على أراضي للرعي والمياه والموارد بالمنطقة، حيث تزعم قبيلة بورانا الكائنة بولاية أوروميا الإقليمية أنها مملوكة لها، إضافة إلى وجود صعوبات مرتبطة بترسيم الحدود العرقية بين القبيلتين، فبسبب اعتبار قبيلة غري أنفسهم من عرقية الصوماليين فإن الصراعات والغارات التقليدية على الماشية والتنافس على المراعي والمياه لا تنتهي.[2]

ج– صراعات على السلطة: من أمثلة هذا النوع الصراع بين المجموعتين العرقيتين غوموز وبرتا في إقليم بني شنقول – غوموز، حيث أظهر تعداد 1994 أن عرقية

1– Ethiopia Peace Observatory (EPO): https://epo.acleddata.com/afar-somali-border-conflict/

2– Teferi, Lubo "The post 1991 'inter-ethnic' conflicts in Ethiopia: An investigation"، **Journal of Law and Conflict Resolution,** Vol. 4, April 2012 (Lagos: Academic Journals). P. 66-68.

برتا هي المجموعة العرقية الأكثر من حيث السكان من عرقية غوموز في المنطقة ومن ثم فلها الأحقية في تولي المناصب الرئاسية وغيرها من المناصب الإدارية الإقليمية في حكومة الولاية، لكن وبالرغم من ذلك فإن عرقية جوموز ذات العدد الأقل من السكان قد حصلت على عدد أكبر من الوحدات الإدارية وعدد أكبر من التمثيل في ولاية بني شنقول–غوموز الإقليمية الأمر الذي اندلع بسببه صراعات بين العرقيتين.[1]

ثانيًا: مؤشرات غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا

اتضح من خلال العرض السابق تعدد مظاهر غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا، حيث توصل البحث إلى أن إثيوبيا عبارة عن مسرحٍ كبر للصراعات والعنف السياسي، الأمر الذي يدفعنا نحو محاولة لقياس ظاهرة غياب الاستقرار السياسي بشكل كمي من خلال مؤشرات بعضها بسيط وبعضها الآخر مركب.

(1) المؤشرات البسيطة لغياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا

هناك العديد من المؤشرات البسيطة الأحادية التي إذا ما وجدت في دولة ما فإنها تدل على أن هذه الدولة تعاني بشكلٍ أو بآخر من غياب الاستقرار السياسي، من هذه المؤشرات أحداث العنف والصراعات وأعداد القتلى جراء ذلك.

أ– مؤشرات أحداث العنف والصراعات: شهدت إثيوبيا خلال الفترة 1995–2015 استقرارًا نوعيًا فيما يتعلق بأحداث العنف السياسي والصراعات، فكما هو موضح بالشكل رقم (2) فإن الأحداث بدأت في التصاعد ابتدءًا من عام 2016 إلى أن بلغت ذروتها عام 2021 والذي وفقًا للتقرير الصادر عن مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه (ACLED) لعام (2021) فقد صُنفت إثيوبيا ضمن الدول العشرة ذات النزاعات الأسوأ على مستوى العالم.

1– Fentaw, Alemayehu: **Conflict Management in the Ethiopian Multi-national Federation**, Master of Arts in Peace and Conflict Studies, 2009 (Nancy: European University Center) P.50-53.

بلغت أحداث العنف والصراعات خلال الفترة 1997–2023 حوالي 11000 حدثًا 78% من هذه الأحداث خلال الفترة 2016–2023 حيث سجل عام 2016 أعلى معدلات للعنف وأعمال الشغب ضد الحكومة وبخاصة في منطقتي أمهرة وأوروميا مما أدى في النهاية إلى استقالة رئيس الوزراء هيليماريام ديسالين عام 2018.[1]

شكل رقم (2) العنف والصراعات في إثيوبيا خلال الفترة 1997-2023

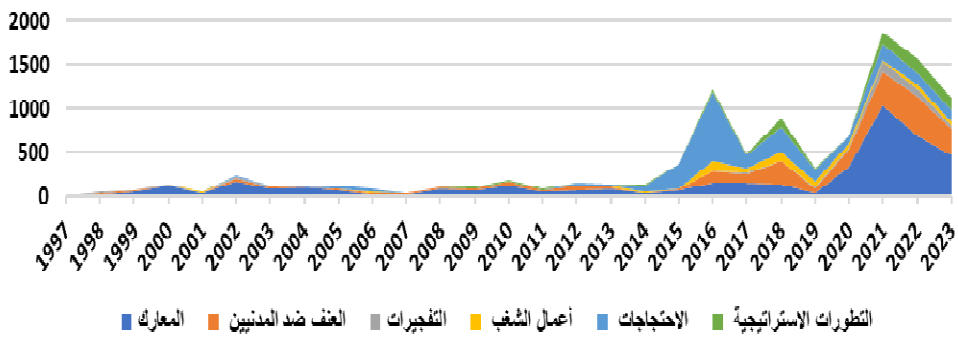

تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على:

Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). In: https://acleddata.com/dashboard/#/dashboard visited on: 15/10/2023

تعد فترة حكم رئيس الوزراء أبي أحمد الأكثر اضطرابًا وعنفًا – رغم ما شهدته السنة الأولي من حكمه من استقرارٍ نسبي – فما لبث الوضع أن تدهور في يونيو 2020 حيث شهدت البلاد موجة من الاحتجاجات وأعمال الشغب والعنف ضد المدنيين، وازداد الأمر سوءً بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها المعارض من قومية الأورومو جوهر محمد فقد أدى هذا الأمر إلى حدوث عدة صدامات عنيفة بين قوميتي الأورومو والأمهرة في العاصمة أديس أبابا ومدينة أداما أسفرت عن مقتل العديد من الأشخاص وحرق وتدمير العديد من الممتلكات الخاصة والعامة، وقد اتسعت رقعة الصدمات لتشمل أقليم بني شنقول–غوموز وأمهرة والذي أسفر عن مقتل 200 شخص، إضافة

1- Berihu Asgele Siyum: **Underlying Causes of Conflict in Ethiopia: Historical, Political, and Institutional?,** World Conference on Society Science Studies: (Budapest: 2021) P.17-18.

إلى الصراعات التي نشبت في أقليم عفر والأقليم الصومالي على خلفية إشكالية ترسيم الحدود بينهما والذي أسفر عن مقتل أكثر من مائة شخص.[1]

شهدت نهاية عام 2020 عنفًا من نوعًا أخر حيث وصلت العلاقة بين الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والحكومة إلى طريق مسدود فبرفض الجبهة تمديد ولايتي الحكومة والبرلمان عمدت الجبهة إلى أقامة انتخابات داخل اقليم التيغراي مما أدى إلى نشوب حرب بين الحكومة وجبهة تحرير تيغراي[2] ، فبالنظر إلى الشكل رقم (3) نلاحظ أن معدلات العنف السياسي في إثيوبيا بدأت تأخذ منحى جديد خلال الأعوام 2021 & 2022 الأمر الذي أوصل البلاد إلى حالة من الضعف والهشاشة وغياب الاستقرار السياسي.

شكل رقم (3) العنف السياسي في إثيوبيا خلال الفترة 2018-2023

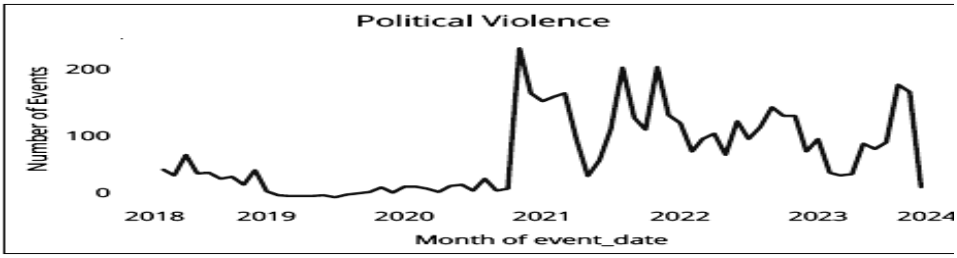

Source: Ethiopia Peace Observatory (EPO): https://epo.acleddata.com/dashboard/

ويمكن أن نخلص إلى أن الأسباب الأساسية لارتفاع معدل الصراعات والعنف السياسي خلال الفترة 2016-2022 هي: النزاعات العرقية والتهميش السياسى والحرب فى تيغراى والصراعات الحدودية وانتشار الميليشيات المسلحة فى الأقاليم كجبهة تحرير تيجراى وجيش تحرير أورومو وحركة تحرير مورو الإسلامية والذي يقدر عددها فى أوروميا وحدها بحوالى 30 ألف مقاتل.[3]

1- ريم عبد المجيد، " إثيوبيا والقضايا العالقة – العنف الاثني ومعضلة الاستقرار السياسي" **مجلة آفاق سياسية**، ع 51، 2020 (الجيزة: المركز العربي للبحوث والدراسات) ص 17.

2- سامي صبري عبد القوي، " إثيوبيا: جدل الفيدرالية ومخاطر التفكك" **مجلة الديمقراطية**، مج21، ع 83، 2021 (القاهرة: مؤسسة الأهرام) ص 178-179.

3- أحمد إمبابى: **خريطة الصراع فى إثيوبيا دولة «تأكل» نفسها**، موقع صحيفة روزاليوسف، متاح على الرابط: https://daily.rosaelyoussef.com/393172 تاريخ أخر زيارة 2023/9/30

أخيرًا فقد وضع مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه (ACLED) مؤشرًا مركبًا أكثر دقة لقياس الصراعات وهو مؤشر خطورة الصراع Conflict Severity Index والذي يحتوي على أربعة مؤشرات فرعية وهي: معدل الوفيات والعنف ضد المدنيين والانتشار الجغرافي للصراع وعدد المليشيات المسلحة، ووفقًا لهذا المؤشر فقد جاءت إثيوبيا عام 2022 ضمن الدول ذات الخطورة المتوسطة، كما أظهر المؤشر أن إثيوبيا ظلت في مستوى عال من الصراعات خلال الفترة 2018–2022. [1]

ب– مؤشر أعداد القتلى جراء العنف والصراعات: يعد مؤشر أعداد القتلى جراء العنف والصراعات من المؤشرات الهامة لقياس مدى الاستقرار السياسي لدولة ما، وبالنظر إلى الشكل رقم (4) نجد أن أعداد القتلى خلال الفترة 2000–2023 بلغ حوالي 46500 قتيل 62 في المائة منهم قُتل خلال السبع سنوات الأخيرة أي خلال الفترة 2016–2023 مما يشير إلى أن هذه الفترة شهدت أحداث عنفٍ وعدم استقرار كبيرين، إضافة إلى ذلك فقد لُحظ أن القتل جراء المعارك المسلحة والقتل نتيجة العنف ضد المدنيين قد تسببا في نحو 91 في المائة من أجمالي عدد القتلي وهذا إن دل فإنما يدل على ضراوة المعارك التي دارت خلال الفترة، إضافة إلى العنف الكبير الذي مُورس على المدنيين من قبل الدولة والحركات المسلحة الأخرى. [2]

يعود السبب في ارتفاع أعداد القتلى خلال الفترة 2016–2023 إلى الاضطرابات والاحتجاجات وأعمال الشغب والعنف التي شهدتها هذه الفترة، فمثلًا خلال الفترة 2018–2020 كانت الحكومة الإثيوبية في حالة من الضعف وعدم قدرة على السيطرة على أعمال الشغب والجرائم حيث اغتيل العديد من الشخصيات العامة فقد تم العثور على الرئيس التنفيذي لسد النهضة المهندس سيميجنيو مقتولاً بالرصاص، إلى جانب

1– Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED): **ACLED Conflict Severity Index** In: https://acleddata.com/conflict-index-january-2023/ visited on: 15/9/2023

2– Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). In: https://acleddata.com/dashboard/#/dashboard

ذلك اغتيل رئيس أركان الجيش الإثيوبي الجنرال سيري موكينين على يد حارسه في منزله في يونيو 2019، كما قتل رئيس إقليم أمهرة، حيث فشلت الحكومة في وقف أعمال القتل والتخريب في البلاد[1]، إلى أن بدأ الحرب في شمال البلاد بين القوات الحكومية وجبهة تحرير التيغراي والتى كانت السبب الرئيس لارتفاع حالات القتل في صفوف الجنود والمدنيين على حدٍ سواء.

شكل رقم (4) أعداد القتلى جراء العنف والصراعات في إثيوبيا خلال الفترة 2023-2000

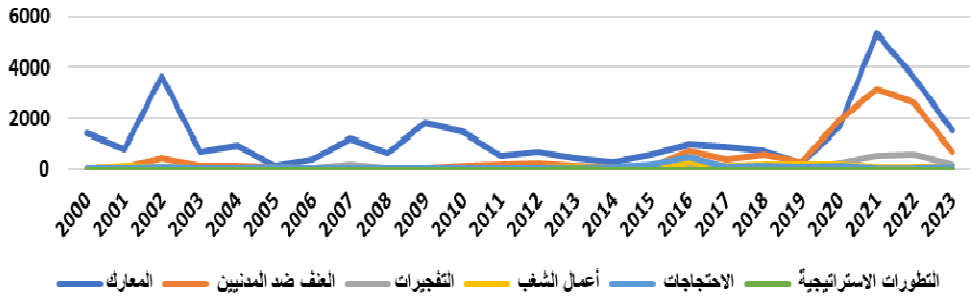

تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على:

Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). In: https://acleddata.com/dashboard/#/dashboard visited on: 15/10/2023

(2) المؤشرات المركبة لغياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا

تعد ظاهرة غياب الاستقرار السياسي من الظواهر السياسية العميقة والتي تحتاج إلى مؤشرات مركبة أكثر عمقًا وتفصيلًا لقياس تلك الظاهرة، وانطلاقًا من هذا يتعرض البحث هنا لأهم هذه المؤشرات.

أ- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يعد أحد أهم مؤشرات الحكم الستة التي استخدمها البنك الدولي لقياس جودة الحكم في دول العالم، حيث يقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومات أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية وغير شرعية مع استخدام العنف، ويشمل العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب، حيث

1- Berihu Asgele Siyum: **op.cit.,** P.16.

يتراوح المؤشر من -2.5 إلى 2.5 حيث يشير الرقم الأصغر إلى عدم الاستقرار السياسي.[1]

شكل رقم (5)
مؤشر البنك الدولي للاستقرار السياسي وغياب العنف في إثيوبيا خلال الفترة 2021-1996

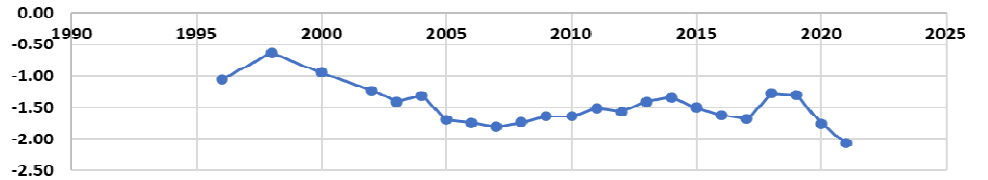

تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على:

The World Bank: **Worldwide Governance Indicators**, (Washington D.C.: The World Bank, Database)

يوضح الشكل رقم (5) تقديرات مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في إثيوبيا خلال الفترة من 1996 إلى 2021 ويظهر من الشكل أن الاستقرار السياسي في البلاد تراجع بشكل ملحوظ في الفترة من 1998 إلى 2007، وأظهر تحسنًا طفيفًا حتى عام 2014 ثم انخفض بشكل واضح حتى عام 2017 وبلغ أدنى مستوى له في العام 2021 حيث سجل 2.07- في حين بلغ أعلى مستوى له في العام 2008 حيث بلغ 0.63- مما يعني أن اثيوبيا فقدت خلال الفترة 1998-2021 حوالي 1.44 نقطة وهذا يعد تغيرًا كبرا إن دل فإنما يدل على إلى أن الاستقرار السياسي في إثيوبيا قد ازداد سوءً وتراجعًا خلال العقدين الماضيين.

1- سيد على صغيري، عماد غزازي، محمد بولصنام " أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول أوربا وآسيا الوسطى خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel ARDL) "، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد 12، العدد الأول، يونيو 2021 (الأغواط: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط). ص 392 & Daniel Kaufmann & Aart Kraay & Massimo Mastruzzi: **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, Policy Research Working Paper No. 5430, September 2010 (Washington: World Bank) P. 2-3.

ويمكن تفسير ذلك بأن هناك حالة من عدم التطابق بين الأدوار والهياكل الرسمية التي تحددها السلطة الإثيوبية وتلك التي أنشأتها التفاعلات الاجتماعية غير الرسمية، الأمر الذي أوصل البلاد إلى حالة من غياب الاستقرار شبه الكامل، فعندما يصل المؤشر إلى 2.07- والتي تعد قيمة قريبة جدًا من الحدود الدنيا للمؤشر 2.5- فإن ذلك يشير إلى عدم استقرار الحكومة، وانخفاض شرعية النظام السياسي القائم، وضعف الثقافة السياسية، واستئثار فصيل بالحكم والسيطرة على مفاصل الدولة لأكثر من عقدين من الزمان مع التهميش المتعمد لباقي القوميات الإثيوبية، علاوة على ذلك تكشف هذه النتيجة أن هناك احتمالية كبرة لزعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، فغياب الاستقرار هذا يفُقد المواطنين ثقتهم في المؤسسات مما يجعلهم يفضلون مصالحهم الخاصة على مصالح الدولة مما يؤدي في النهاية إلى التفكك المجتمعي ويزداد الأمر سوء عندما يكون المجتمع متعدد الأعراق مثل إثيوبيا.[1]

ب- مؤشر ابراهيم للحوكمة الأفريقية Ibrahim Index of African Governance (IIAG): هو أحد المؤشرات المعنية بالشأن الأفريقي والذي تصدره مؤسسة محمد إبراهيم محمد الإفريقية، والذي يهدف إلى قياس ومراقبة أداء الحكومات الدول الإفريقية من خلال أربعة مؤشرات للحوكمة الشاملة وهي الأمن وسيادة القانون، والمشاركة وحقوق الإنسان، والاستدامة وإتاحة الفرص الاقتصادية، والتنمية البشرية، والذي يعنينا هنا هو مؤشر الأمن وسيادة القانون والذي يقيس من ضمن مؤشراته الفرعية مدى وجود نزاعات مسلحة والعنف ضد المدنيين والهجرة القسرية.[2] وقد حققت إثيوبيا تقدمًا ملحوظًا وفقا لمؤشر الأمن وسيادة القانون وكما هو موضح بالشكل رقم (6) خلال الفترة 2012-2015 إلا أنها شهدت تقلبًا

1- Terefe Gemechu Dereje, et al. (eds.)**: Public Administration in Ethiopia: Case Studies and Lessons for Sustainable Development.**, (Leuven: Leuven University, 2021) P. 464-465

2- Mo Ibrahim Foundation: **Ibrahim Index of African Governance 2020** (London.: Mo Ibrahim Foundation, 2020). P.14-15

وتراجعًا خلال الفترة 2016–2021 بسبب ما شهدته هذه الفترة من عنف وصراعات حيث أرجع المؤشر هذا التراجع إلى عاملين أساسيين هما: العنف ضد المدنيين والصراعات المسلحة، فقد تراجع مؤشر غياب الصراع المسلح من حوالي 96 نقطة إلى حوالي 26 نقطة خلال الفترة 2014–2021 إي أنه فقد حوالي 74% من قيمته الأمر الذي يدل على حجم الصراعات المسلحة التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، أما عن مؤشر غياب العنف ضد المدنيين فقد تراجع هو أيضًا بشكلٍ كبر خلال الفترة 2013–2021 من حوالي 83 نقطة إلى حوالي 19 نقطة أي أنه فقد حوالي 77% من قيمته.

شكل رقم (6) مؤشرالأمن وسيادة القانون وأهم مؤشراته الفرعية في إثيوبيا خلال الفترة 2012-2021 (تقديرات)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأمن وسيادة القانون	43.3	44.1	47.1	45.1	44.4	42.1	42.4	48.6	44.9	43.4
غياب الصراع المسلح	88.1	89.8	95.9	91.7	76.7	76.9	65.4	87.4	38.8	25.4
غياب العنف ضد المدنيين	76.4	83.1	78.6	59.8	51.4	52.7	48.6	73.8	42.6	19.4
غياب الهجرة القسرية	98.4	98.5	98.3	98.2	98.7	96.8	94.4	96.2	94.5	91.4

تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على:

Mo Ibrahim Foundation: **Ibrahim Index of African Governance (2012-2021)** (London.: Mo Ibrahim Foundation, 2020), https://mo.ibrahim.foundation/our-research/data-stories visited on: 30/8/2023.

ثالثًا: التداعيات الاقتصادية لغياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا

يستعرض البحث في هذه الجزء التداعيات الاقتصادية التي تسبب بها غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا وذلك في النقاط البحثية التالية.

(1) التكاليف الاقتصادية للصراعات والعنف في إثيوبيا

طور معهد الاقتصاد والسلام (IEP) منهجية جديدة ورائدة لتقدير تكلفة العنف على الاقتصاد العالمي وذلك من أجل لفت انتباه العالم إلى السلام باعتباره مقياسًا إيجابيًا

وموضوعيًا وقابلاً لتحقيق رفاهية الإنسان، حيث عرف الإنفاق على احتواء العنف (غياب الاستقرار السياسي) بأنه نشاط اقتصادي يرتبط بعواقب العنف أو منعه والذي يكون موجهًا ضد الأشخاص أو الممتلكات". ووفقًا لتقرير القيمة الاقتصادية للسلام (EVP) الصادر في الأعوام 2016، 2018، 2021 فقد بلغ إجمالي الآثار الاقتصادية لاحتواء الصراعات والعنف وتكلفة احتواء العنف للفرد في إثيوبيا حوالي 10.5 & 19.1 & 15.45 مليار دولارًا و109 & 141 & 143 دولار على التوالي، كما بلغت تكلفة الاحتواء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 6.4% & 9% & 5% على التوالي.[1] كما ويلاحظ من خلال الشكل رقم (7) ارتفاع اتجاهات التأثر الاقتصادي للعنف في إثيوبيا مقدرًا بالمليار دولار ابتداءً من عام 2015 من 10.32 مليار دولار إلى 15.45 مليار دولار في عام 2021 وهي أعلى قيمة سجلت خلال الفترة منذ 2007 في حين بلغ متوسطه 10.33 مليار دولار سنويًا، حيث أرجع تقرير 2018 ارتفاع الأثر الاقتصادي الناجم عن الصراع الداخلي بنسبة 102 في المائة بين عامي 2007 و2017 إلى الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية وإثيوبيا.[2]

شكل رقم (7) اتجاهات التأثير الاقتصادي للعنف في إثيوبيا 2007-2019
(بالمليار دولار)

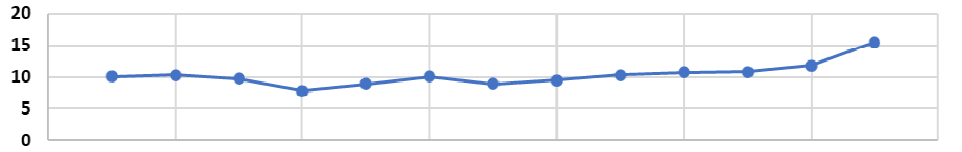

تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على:

Institute for Economics and Peace: **Economic Value of Peace 2021** (Sydney: IEP, 2021).

1- Institute for Economics and Peace: **Economic Value of Peace 2016 & 2018 & 2021** (Sydney: IEP).

2- Institute for Economics and Peace: **Economic Value of Peace 2018** (Sydney: IEP, 2018) P. 14.

(2) تداعيات غياب الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا نموًا اقتصاديًا مثيرًا للإعجاب خلال الفترة 2004–2015 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 10.9%، وبالنظر إلى الشكل رقم (8) نجد أن النمو بدأ بالتراجع بشكل ملحوظ ابتداءً من العام 2016 حيث يعود ذلك بشكل أساسي إلى الجفاف الذي شهدته البلاد في عام 2015 وتباطؤ أداء الصادرات والاضطرابات العامة والاشتباكات العرقية التي حدثت خلال الفترة 2015–2018 وبالرغم من المسارات الإصلاحية التي بدأت منذ تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء فإن جائحة كورونا وحرب جبهة تحرير التيغراي في الشمال أدى إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي حيث انخفض معدل النمو إلى 6.1٪ في عام 2020 وهو أبطأ نمو اقتصادي مسجل منذ عام 2004. [1]

شكل رقم (8) معدل النمو الاقتصادي في إثيوبيا خلا الفترة 2004-2021 (%)

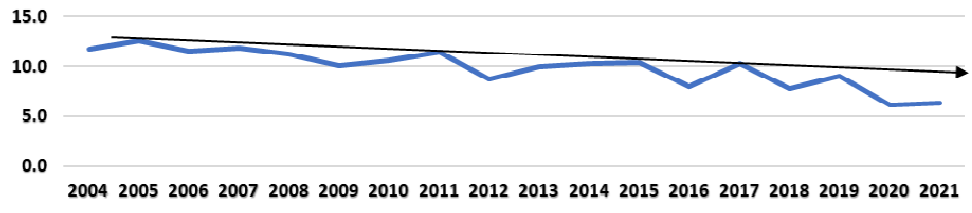

تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على:

The World Bank: **World Development Indicators**, (Washington D.C.: The World Bank, Database), www.worldbank.org

هناك العديد من القنوات التي يؤثر من خلال غياب الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي حيث يستعرض البحث هنا مدى تأثير غياب الاستقرار السياسي على القطاعات الإنتاجية وكذلك على الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال في إثيوبيا.

أ– القطاعات الانتاجية: أثرت الاضرابات والحرب في إقليم التيغراي سلبًا على قطاع الزراعة حيث قُدرت الخسارة بحوالي 14.5 مليون قنطار من المحاصيل (13% من الإنتاج السنوي) في كل من أمهرة وتيغراي وعفار، إضافة إلى ذلك فقد تكبد

1– United Nations: **Quarterly Economic Profile for Ethiopia 2021** (Geneva: United Nations, 2021) P. 2.

القطاع الزراعي حوالي 59% من الآثار الاقتصادية للحرب وذلك نتيجة النهب والتخريب وتوقف الإنتاج وقتل ونهب الماشية. [1]

تعد منطقة تيغراي واحدة من المراكز الصناعية والتعدينية القليلة في إثيوبيا حيث تبلغ حصتها 20 % من الإنتاج الصناعي الوطني إضافة إلى أنها تساهم بنسبة 10 % من الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا، حيث أدى التأثير المباشر للصراع في تلك المناطق إلى تقليص حجم النمو الاقتصادي في إثيوبيا بشكل عام، فبالنظر إلى قطاع التعدين الناشئ في تيغراي نلاحظ نفور المستثمرين وتراجع التعدين الحرفي وأغلق المصانع ومواقع التعدين والذي كلف الاقتصاد الإثيوبي حوالي 20 مليون دولار شهريًا، فوفقًا لوزارة المناجم والبترول الإثيوبية فمن بين أكثر من 2500 كيلوغرام من الذهب المصدرة من قبل إثيوبيا يأتي أكثر من 600 كيلوغرام من منطقة تيغراي أي ما يقرب من ربع إجمالي الإنتاج، كما تسبب الصراع في شمال إثيوبيا في حدوث دمار هائل في البنية التحتية للدولة والذي قدر بقيمة 22.7 مليار دولار للبنية التحتية و6 مليارات دولار أخرى من خسائر الإنتاجية – أي ما يعادل 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي – بين نوفمبر 2020 وديسمبر 2021 فقط وفقًا لتقييم الحكومة الإثيوبية، وقد تحملت المستشفيات والمدارس وغيرها من مرافق البنية التحتية الاجتماعية 21% من هذا الضرر حيث تضررت أكثر من 7000 مدرسة بشكل كلي أو جزئي[2]

ب– الاستثمار وهروب رؤوس الأموال الأجنبية: أدت الحرب المستمرة إلى إبعاد المستثمرين عن السوق الإثيوبية خاصة بعد تدهور الوضع السياسي والأمني، وقد

1– The New Humanitarian: **Boom to bust: Fallout of war and drought leaves Ethiopians mired in poverty,** https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2023/08/01/boom-bust-fallout-war-and-drought-leaves-ethiopians-mired-poverty

2– Habtamu Girma Demiessie: **Predicament of Ethiopia's Wartime Economy: Uncertainty, Aid Politics and Macroeconomic Instability,** in: https://www.researchgate.net/publication/360917355 . P. 3 & 41-52 & The New Humanitarian: **Boom to bust: Fallout of war and drought leaves Ethiopians mired in poverty, op.cit.**

تحملت الاستثمارات في منطقة تيغراي وطأة الحرب حيث تم إغلاق العديد من المصانع والمناجم في جميع أنحاء المنطقة وامتد التأثير الاقتصادي للحرب إلى مناطق أخرى، كما أغلقت الشركات العالمية استثماراتها في إثيوبيا من ذلك أغلقت شركة الأزياء العالمية العملاقة PVH Corp منشآتها الصناعية، كما شجع قرار الشركة قرار الإدارة الأمريكية بتعليق عضوية إثيوبيا في قانون النمو والفرص في أفريقيا (أغوا) بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الصراع.[1] ويعد القطاع الخاص في منطقة أمهرة هو الأكثر تضررًا من الحرب لأن معظم القتال دار في المنطقة والذي أدى إلى إغلاق العديد من المنشأت الصغير والتي كان معظمها يعمل في قطاع الخدمات. [2]

(3) التداعيات المالية لغياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا

مرت إثيوبيا بالعديد من الفترات التي اتسمت بالعنف والصراعات وغياب الاستقرار السياسي والتي كانت لها الأثر الواضح على الجوانب المالية لإثيوبيا، وتحاول الدراسة في هذا الجزء رصد تأثير غياب الاستقرار السياسي على عجز الموازنة والدين العام والإنفاق العسكري.

شهدت إثيوبيا منذ العام 2015 احتجاجات واسعة واضرابات سياسية كبيرة انتهت بحرب الشمال في إقليم تيغراي، أثرت هذه الفترة وبخاصة الصراع الأخير على الموازنة العامة لإثيوبيا علاوة على ذلك فقد تسببت هذه الصراعات في زيادة الدين الخارجي وانخفاض تدفقات التحويلات المالية، فبين عامي 2008-2018 تصاعد الدين

1- د. سمر الباجوري: **كيف تؤثر حرب تيجراي على الاقتصاد الإثيوبي؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ديسمبر، 2021 متاح على الرابط https://futureuae.com/ar-/AE/Mainpage/Item/6919

2- Beshir Fuad "The ongoing political crises and their impact on micro and small enterprises: a case study of Ethiopia", **Insights into Regional Development,** Vol. 4 No. 3, September 2022, In: https://ideas.repec.org/a/ssi/jouird/v4y2022i3p48-60.html P. 53-54

السيادي الوطني من 12% إلى 58% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2018 وصل عجز الموازنة الحكومية إلى 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس العام بلغ العجز التجاري وعجز الحساب الجاري 12.4% و4.5% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.[1]

لقد أثرت الحرب في إقليم تيغراي بشكل واضح على الوضع المالي الإثيوبي حيث يمكن إبراز أهم هذه الآثار من خلال النقاط التالية:

- **عجز الموازنة:** شهدت الفترة من يوليو 2020 إلى مارس 2021 زيادة حادة في عجز الموازنة العامة بحوالي 66.1 مليار بر وهو تقريبًا ضعف الفترة المماثلة من العام السابق، كما اتجه التمويل نحو المصادر المحلية غير المصرفية مثل أذون الخزانة التي نمت بنسبة 24%، بينما أظهر التمويل من المصادر الخارجية انخفاضًا بنسبة 20%، إضافة إلى ذلك فخلال الفترة 2020-2021 بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة 290.5 مليار بر وهو أعلى بنسبة 20.4% من مستوى العام السابق و7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى ارتفعت النفقات بنسبة 31% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وذلك بسبب النفقات الجارية والرأسمالية التي بلغت 36% و23% على التوالي، وقد لوحظت زيادة حادة في النفقات الجارية للنفقات المرتبطة بالفقر وكذلك النفقات الدفاعية والعسكرية بنسبة حوالي 90%. [2]
- **ارتفاع الإنفاق العسكري:** يلاحظ من خلال الشكل رقم (9) زيادة الإنفاق العسكري والدفاعي بشكل لم يسبق له مثيل خلال العقدين السابقين حيث تجاوز مليار دولار في عام 2022/2021 حيث خلقت الحرب ضغوطًا هائلةً على ميزانية الدولة خلال الأشهر العشرة الأولى من حرب تيغراي.

1- Habtamu Girma Demiessie: **op.cit.,** P.35-40.

2- United Nations: **Quarterly Economic Profile for Ethiopia 2021, op.cit**., P. 9.

شكل رقم (9) الإنفاق العسكري والدفاعي في إثيوبيا خلال الفترة 1995-2022 (بالمليون دولار أمريكي)

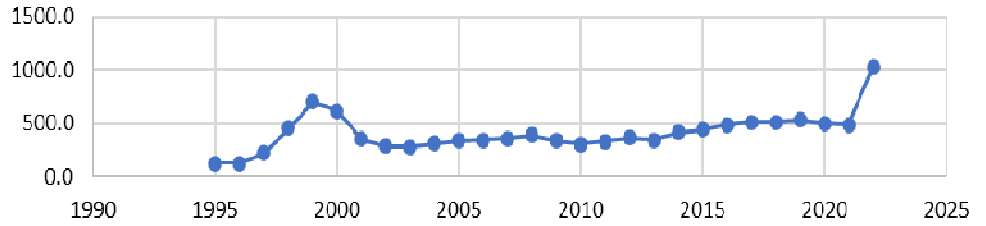

تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI): https://www.sipri.org/databases

- **ارتفاع الدين العام:** بلغ رصيد الدين العام في إثيوبيا ما يعادل 53.8 مليار دولار أمريكي في مارس 2021 وهو ما يمثل 59.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعد نسبة مرتفعة مقارنة بالمقارنات الدولية، ويبلغ الدين الخارجي 29.9 مليار دولار أمريكي أو 54.5% من إجمالي رصيد الدين، كما بلغت خدمة ديون إثيوبيا خلال الفترة من يوليو 2020 إلى مارس 2021 حوالي 1429.3 مليون دولار أمريكي أي 39٪ من عائدات التصدير.
- **تخفيض التصنيف الائتماني:** تم تصنيف إثيوبيا على أنها معرضة لمخاطر عالية فيما يتعلق بوضع ديونها الخارجية وكذلك العامة حيث دأبت شركات التصنيف على خفض تصنيف إثيوبيا بشكل متكرر فقد صنفتها وكالة موديز في أكتوبر 2021 على أنها دولة ذات مخاطر عالية.[1]
- **انخفاض المساعدات الإنمائية:** تسبب الحرب في خسارة مساعدات إنمائية بملايين الدولارات ففي نوفمبر 2020 علق الاتحاد الأوروبي 109 مليون دولار من المساعدات للبلاد، كما قامت الولايات المتحدة بحجب 130 مليون دولار من دعم الميزانية حتى يتم السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة تيغراي، حتى أن بعض التقارير كشفت أن إثيوبيا تخسر 11 مليار دولار أمريكي من تدفقات

1- **Ibid.**, P.10.

المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يتعلق بالصراع الذي امتد إلى أجزاء أخرى من شمال إثيوبيا ومنطقتي أمهرة وعفار.[1]

- **صعوبة الوصول إلى التمويلات الخارجية:** حجب صندوق النقد الدولي بسبب صراع تيغراي قرضًا بقيمة 2.9 مليار دولار بعد صرف 309 مليون دولار فقط، كما تم التخلص التدريجي من نوافذ التسهيل الائتماني الممدد (ECF) وتسهيل الصندوق الممدد (EFF) التابعين لصندوق النقد الدولي لإثيوبيا.

(4) التداعيات النقدية والتجارية لغياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا

أ- **التضخم:** تسارع النمو الاقتصادي لإثيوبيا في ظل تضخم مكونة من رقمين بلغ متوسطه 16.12% خلال الفترة 2008-2018 حيث شهدت إثيوبيا تضخم جذب الطلب ودفع التكلفة إضافة إلى التضخم الهيكلي[2] ، وبالنظر إلى الشكل رقم (10) نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 2013-2019 بمتوسط سنوي بلغ 10.5% وبحلول عام 2020 بلغ معدل التضخم 19.9 إلى أن بلغ 38.8% عام 2022 وهو المعدل الأعلى خلال الفترة 2013-2022، حيث يعزى ارتفاع التضخم إلى التشوهات في الإنتاج نتيجة لفترات العنف التي شهدتها إثيوبيا منذ عام 2014، إضافة إلى ذلك فقد لعبت العوامل العالمية كاضطرابات سلاسل التوريدات العالمية نتيجة جائحة كورونا والعوامل المحلية كصراع إقليم تيغراي وتباطؤ الإنتاج الزراعي الناجم عن غزو الجراد الصحراوي في بعض المناطق الزراعي الدور الأساسي في ارتفاع معدلات الأسعار[3]، كما ارتفعت أسعار المواد

1- Habtamu Girma Demiessie: **op.cit.,** P. 3 & 41-52.

2- Asayehgn Desta "Transforming Ethiopia's Developmental State Model for Future Dynamism"، **Review of Socio-Economic Perspectives**, Vol. 4. Issue: 1/ June 2019 (Ankara: BC Publishing) P. 45.

3- United Nations: **Quarterly Economic Profile for Ethiopia 2021, op.cit**., P.5-6.

الغذائية والتي بلغت في سبتمبر 2021 حوالي 42% في حين ارتفعت أسعار الخبز والحبوب حوالي 49٪ خلال نفس الفترة.[1]

شكل رقم (10) معدل التضخم في إثيوبيا خلال الفترة 2013-2022 (%)

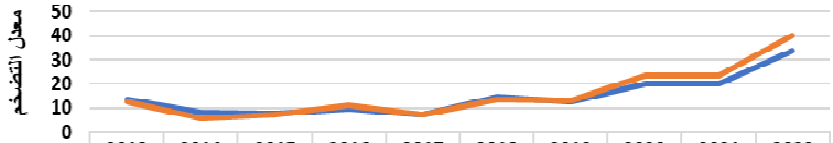

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم العام	13.5	8.1	7.7	9.7	7.4	14.6	12.6	19.9	20.2	33.8
تضخم المواد الغذائية	12.6	5.9	7.4	11.2	7.2	13.4	13.1	23.3	23.3	40.3

تم إعداده بواسطة الباحث من بيانات:

National Bank of Ethiopia: **National Bank of Ethiopia Annual Bulletin 2021/2022** (Addis Ababa: National Bank of Ethiopia, 2022)

ب- سعر الصرف: تتبع إثيوبيا نظام سعر صرف عائم مُدار حيث يتم تحديد السعر من قبل البنك المركزي اعتمادًا على ظروف السوق وأهداف سياسته، وقد شهدت إثيوبيا انخفاضًا للبر الإثيوبي مقابل النقد الأجنبي خلال الفترة 1995-2023، فقد انخفاض قيمة البر مقابل الدولار منذ عام 1995 حيث بلغ سعر صرف الدولار حوالي 5.5 و 17 بر إثيوبي في الأعوام 1995 و 2011 على التوالي، إلا أن الأمر ازدادت حدته ابتداءً من عام 2017 فقد بلغ سعر صرف الدولار حوالي 22 بر، حيث ظل هذا الانخفاض للبر أمام النقد الأجنبي مستمر إلى أن وصل معدل الانخفاض السنوي في سبتمبر 2021 إلى 45% عند حوالي 40 بر/دولار، وبسبب الطلب الزائد على النقد الأجنبي أدى ذلك إلى وجود فارق بين السعر الرسمي والموازي في حدود 10% إلى 20% وبسبب الصراع وتفاقم الاختلالات الهيكلية الكلية ارتفعت هذه العلاوة إلى أكثر من 45%، وفي حين أن سعر الصرف الاسمي الرسمي للدولار هو 46.10 بر فقد ارتفع السعر في السوق الموازية إلى 70 بر/دولار في أكتوبر 2021 مما يشير إلى علاوة تزيد عن 50%

1- ACAPS: **Ethiopia: Understanding humanitarian concerns across the country** (Geneva: ACAPS, 2022) P.8.

إضافة إلى ذلك فقد تفاقم الأمر بشكل أكبر في عام 2022 حيث بلغ سعر صرف الدولار حوالي 51 بر في المتوسط في حين تداول عند سعر 75 بر في السوق الموازية، يعود هذا الانخفاض للبر أما النقد الأجنبي خلال السنوات السابقة إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها النفقات الدفاعية والعسكرية، فقد استنزف الصراع في إقليم تيغراي أكثر من 1.7 مليار دولار من احتياط النقد الأجنبي ونتيجة لذلك قام البنك المركزي بحظر جميع عمليات الإقراض وتحويل الأموال وتغطية الواردات بشكل مباشرة. [1]

ج- التجارة الخارجية : واجهت التجارة السلعية في إثيوبيا خلال الفترة 2020-2022 تحديات كبيرة بسبب عدة عوامل أهمها جائحة كورونا وارتفاع الأسعار العالمية والصراع في شمال إثيوبيا والصراع في أوكرانيا حيث سجل الاقتصاد الإثيوبي إجمالي عجز تجاري سلعي قدره 10.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021 أي أقل بنسبة 2٪ عن مستواه في العام 2020، كما اتسع العجز التجاري السلعي في الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2022 بنسبة 29% ليصل 11.4 مليار دولار بزيادة قدرها 29.7% ومن الواضح أن الاقتصاد الخارجي لإثيوبيا سيظل متأثرًا بحالة عدم اليقين على الأقل في المدى القصير. [2]

- **النتائج والتوصيات**

نخلص من هذه الدراسة إلى أن إثيوبيا كانت وبحق مسرحًا لظاهرة غياب الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، حيث تجسدت معظم أشكال غياب الاستقرار السياسي ابتداءً من الصراع بين الدولة والمجتمع مرورًا بالصراع وأعمال العنف بين القوميات والأعراق المختلفة وقد لوحظ أن النوع الأول برز بشكل أكبر، أما عن مؤشرات قياس الظاهرة فقد اتضح أن فترة الدراسة شهدت حالة من الهشاشة وانتشار العنف وبخاصة

1- United Nations: **Quarterly Economic Profile for Ethiopia 2021, op.cit**., P.8.

2- **Ibid.**, P.11-12.

خلال الفترة 2015–2022 الأمر الذي انعكس بشكلٍ سلبيٍ على الاقتصاد حيث ارتفعت التكلفة الاقتصادية الناجمة عن الصراعات والعنف ففي عام 2019 وحده تكبدت إثيوبيا حوالي 15 مليار دولار، كما تأثرت المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكلٍ سلبيٍ وفي مقدمتها معدل النمو الاقتصادي والذي شهد تراجعًا ملحوظًا خلال الفترة 2014–2022 حيث انخفض إلى حوالي 6% في عام 2020 وهو أبطأ معدل نمو منذ عام 2004، كما تأثر الوضع المالي سلبًا فقد زاد الإنفاق العسكري بشكلٍ كبر والذي بلغ ذروته عام 2022 حيث أنفقت إثيوبيا حوالي مليار دولار أمريكي على عملية التسليح لمواجهة جبهة تحرير تيغراي، كما انخفض التصنيف الائتماني وارتفع الدين العام، في المقابل ارتفع معدل التضخم والذي بلغ ذروته عند 33.8% في عام 2022، كما تدهورت سعر صرف البر الإثيوبي أمام الدولار ليتجاوز 50 بر/دولار.

توصي الدراسة بالاهتمام بظاهرة غياب الاستقرار السياسي علميًا وتطبيقيًا لكون الاستقرار السياسي عاملًا حاسمًا لأي عملية تنمية اقتصادية، فلا تنمية بلا استقرار سياسي ولا استقرار بلا تنمية، وبناءً على ذلك فعلى كافة الأطراف في إثيوبيا التحلي بلغة الحوار ونبذ لغة العنف والصراعات من إجل التوصل لتعايش سلمي وبناء ينعكس إيجابيًا على مؤشرات الإداء الاقتصادي.

- **مراجع الدراسة**

– مراجع باللغة العربية

- أحمد إمبابى: **خريطة الصراع فى إثيوبيا دولة «تأكل» نفسها**، موقع صحيفة روزاليوسف، متاح على الرابط: https://daily.rosaelyoussef.com/393172
- د. سمر الباجوري: **كيف تؤثر حرب تيجراي على الاقتصاد الإثيوبي؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ديسمبر، 2021 متاح على الرابط /https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6919
- ريم عبد المجيد، " إثيوبيا والقضايا العالقة – العنف الاثني ومعضلة الاستقرار السياسي" **مجلة آفاق سياسية**، ع 51، 2020 (الجيزة: المركز العربي للبحوث والدراسات)
- سامي صبري عبد القوي، " إثيوبيا: جدل الفيدرالية ومخاطر التفكك" **مجلة الديمقراطية**، مج21، ع 83، 2021 (القاهرة: مؤسسة الأهرام)

– مراجع باللغة الإنجليزية

- ACAPS: **Ethiopia: Understanding humanitarian concerns across the country** (Geneva: ACAPS, 2022)
- Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED): **ACLED Conflict Severity Index** In: https://acleddata.com/conflict-index-january-2023/ visited on: 15/9/2023
- Demiessie, Habtamu Girma: **Predicament of Ethiopia's Wartime Economy: Uncertainty, Aid Politics and Macroeconomic Instability,** in: https://www.researchgate.net/publication/360917355
- Dereje, Terefe Gemechu, et al. (eds.)**: Public Administration in Ethiopia: Case Studies and Lessons for Sustainable Development.**, (Leuven: Leuven University, 2021)
- Desta, Asayehgn "Transforming Ethiopia's Developmental State Model for Future Dynamism", **Review of Socio-Economic Perspectives**, Vol. 4. Issue: 1/ June 2019 (Ankara: BC Publishing)
- Ethiopia Peace Observatory (EPO): https://epo.acleddata.com/dashboard/
- Fentaw, Alemayehu: **Conflict Management in the Ethiopian Multi-national Federation**, Master of Arts in Peace and Conflict Studies, 2009 (Nancy: European University Center)

- Institute for Economics and Peace: **Economic Value of Peace 2016 & 2018 & 2021** (Sydney: IEP)
- Kaufmann, Daniel & Aart Kraay & Massimo Mastruzzi: **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, Policy Research Working Paper No. 5430, September 2010 (Washington: World Bank)
- Mo Ibrahim Foundation: **Ibrahim Index of African Governance 2020** (London.: Mo Ibrahim Foundation, 2020)
- Norman Paterson School of International Affairs: **Ethiopia Conflict Diagnostic** (Ontario: NPSIA, 2022)
- Sawani, Assma. & Zuriashe Patterson, "Economic Growth and Political Instability in Ethiopia", **Regional Business Review**, Volume 28, May 2009 (Missouri: Northwest Missouri State University)
- Siyum, Berihu Asgele: **Underlying Causes of Conflict in Ethiopia: Historical, Political, and Institutional?,** World Conference on Society Science Studies: (Budapest: 2021)
- Teferi, Lubo "The post 1991 'inter-ethnic' conflicts in Ethiopia: An investigation", **Journal of Law and Conflict Resolution,** Vol. 4, April 2012 (Lagos**:** Academic Journals).
- United Nations: **Quarterly Economic Profile for Ethiopia 2021** (Geneva: United Nations, 2021)